

WIND
ARE YOU IN?

البيان العالمي لطاقة
الرياح للدورة السابعة
والعشرين لمؤتمر
الأطراف (COP27)



#WINDAREYOUIN
WWW.WINDAREYOUIN.COM

يمر العالم بوقت عصيب، حيث يواجه تحديات غير مسبقة تتعلق بأمن الطاقة وارتفاع معدل التضخم وضيق الوقت للحد من الاحتباس الحراري المنعقد في نوفمبر 2022 فرصة COP27 شديد الخطورة، يقدم مؤتمر فريدة للحكومات في جميع أنحاء العالم لاتخاذ إجراءات حاسمة بشأن التغيرات المناخ، وتعزيز أمن الطاقة وتقديم تعهدات عملية وواضحة لتوفير نظام طاقة نظيفة وآمنة وميسورة التكلفة يعتمد على الطاقة المتجددة.

صناعة توليد الطاقة من الرياح جاهزة للعمل من خلال الحكومات والشركات والمجتمعات والمواطنين لتحقيق معدلات نمو جديدة لطاقة الرياح والتحول الحقيقي لهذا النظام. هل ترغب في المشاركة؟

كشفت أزمة الطاقة العالمية الحالية والصراع في أوكرانيا عن الحقيقة المؤلمة والتكاليف الصارخة الناجمة عن الاعتماد لفترات طويلة على استخدام الوقود الأحفوري المتطايير. دون التعجيل بالإجراءات لتوسيع نطاق استخدام طاقة الرياح والطاقة المتجددة في هذا العقد، لن نتمكن من تحقيق هدفنا العالمي المتمثل في الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، وسنخاطر بوقوع تهديدات حضارية للنظام الاجتماعي وحدوث ضرر بيئي لا يمكن تداركه إلى جانب مواجهة الصعوبات الاقتصادية.

إن [خارطة الطريق للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر. والإجماع العلمي بضرورة ذلك](#) واضحة بشكل جلي: حيث إن التخلص التدريجي السريع من الوقود الأحفوري وزيادة الطاقة المتجددة كلاهما مطلوب بشكل عاجل لتحقيق انخفاضات كبيرة في مستويات الانبعاثات من خلال جميع القطاعات الاقتصادية، ولتتمكن من إبقاء الاحتباس الحراري عند 1.5 درجة إلى التفكير بشأن (IPCC) مئوية. وقد دعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وصول انبعاثات غازات الدفيئة في العالم ذروتها قبل عام 2025 وخفضها إلى النصف بحلول عام 2030، وتعتقد أن هذا ممكن عن طريق تكثيف الإرادة السياسية والتنفيذ فيما يخص هذا الشأن.

[الأدوات والتكنولوجيا والمعرفة الفنية في صالحنا.](#) تتمتع الصناعة بعقود من الخبرة في بناء خطوط أنابيب بمقياس الجيجا واط، ومراكز صناعية خضراء مزدهرة، وقوة عاملة عالمية تضم أكثر من 1.25 مليون شخص. حققت طاقة الرياح انخفاضاً مذهلاً في التكلفة على مدار العقد الماضي، تعدّ الرياح الساحلية من بين أكثر أشكال توليد الطاقة الجديدة فعالية من حيث مراعاة التكلفة في البلدان التي تغطي ثلثي سكان العالم، وتتفوق الرياح البحرية بسرعة على الوقود الأحفوري.



تعد طاقة الرياح واحدة من أكثر الطاقات تنافسية وتطورًا وقابلية للنشر السريع من بين تقنيات الطاقة المتوفرة لدينا اليوم، كما أن لها دورًا مركزيًا في إبقاء الأضواء مشتعلة، وتحسين أمن الطاقة العالمي، وضمان استقلالية الطاقة وتحقيق أهداف خفض الانبعاثات. ولكن لتزدهر طاقة الرياح، فإنها تحتاج إلى وحدات تخزين كبيرة ثابتة ومرئية للنشر ولسلسلة توريد عالمية قوية. تُظهر خرائط الطريق نحو الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر، أن منشآت الرياح المشيدة سنويًا يجب أن تتضاعف أربع مرات عن المستويات الحالية حتى عام 2030 للمضي قدمًا في تحقيق أهداف اتفاقية باريس الخاصة بنا (انظر الملحق). وبحلول عام 2050، يجب أن تولد طاقة الرياح أكثر من ثلث الكهرباء العالمية، مقارنة بالـ 6٪ المولدة اليوم.

العالم يمر الآن بمرحلة مصيرية لاتخاذ القرار المناسب: ستحدد القرارات المتخذة في السنوات القليلة القادمة ما إذا كان بإمكاننا تأمين مستقبل **ملائم ليعيش فيه الجميع** وحدوث تحول عادل ومنصف في مجال الطاقة. سيتطلب ذلك وضع سياسات واضحة وتضامنًا عالميًا لضمان توسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة بطريقة مستدامة، ونشر فوائد هذه المرحلة الانتقالية لكل شخص في جميع أنحاء العالم.

سيتطلب ذلك وجود تعاونًا وثيقًا للطاقة الرياح مع المجتمعات المحلية والمصالح المجتمعية والصناعات الأخرى لضمان توسيع نطاق طاقة الرياح لتكون في توافق مع الطبيعة والمواطنين والاقتصاد على نطاق أوسع. ولن يكون تحويل نظام الطاقة الحالي

ممكناً إلا عن طريق الطاقة الكهربائية واسعة الانتشار وتعزيز كفاءة الطاقة وتسويق الوقود الأخضر مثل الهيدروجين المتجدد لتقليل مستوى الكربون في القطاعات التي يصعب التخفيف منها.

كشركات ومؤسسات تمثل أكثر من 80% من منشآت الرياح وسلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم ، منشآت الرياح البحرية الثابتة والعائمة وسلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم، فإننا ندعو الحكومات إلى الالتزام باتخاذ إجراء جذري للتخفيف من حدة تغير المناخ وأزمة أمن الطاقة في مؤتمر COP27 المقرر عقده هذا العام. يجب على واضعي السياسات على الصعيد الوطني في كل منطقة من مناطق العالم القيام بما يلي:



رفع مستو ازدياد الطموحات الخاصة بالاستفادة من طاقة الرياح، وانعكاس ذلك في بحلول نهاية عام 2022، والإستراتيجيات (NDC) المساهمات المحددة وطنياً الوطنية الشاملة بشأن المناخ وخفض الانبعاثات إلى مستوى الصفر وخطط الطاقة قصيرة وطويلة الأجل.

يتطلب الأمر وجود طموح بدرجة أكبر على المدى القصير والطويل في مجال الطاقة المولدة من الرياح، بما يتوافق مع المسار المحدد للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر ومقتضيات أمن الطاقة. بينما ستستغرق مناطق مختلفة من العالم سرعات مختلفة للانتقال، يجب أن تحمل أهداف توليد الطاقة المتجددة أو منشآت الملموسة آفاقاً لعامي 2030 و2040 وما بعدهما. بعد ذلك، سيلزم اتخاذ إجراءات واضحة قصيرة الأجل للسنوات القليلة القادمة لترجمة هذه الطموحات إلى إطار عمل جاهز للسوق ومعلومات فعالة لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرار استثماري أفضل. وينبغي المواءمة بين أهداف الهيئات العامة التي تنظم الأمور ذات الصلة بالمناخ والطاقة والاقتصاد والبيئة والبنية التحتية والقوى العاملة، لضمان أن تكون مختلف الهيئات الحكومية على استعداد كافٍ لتنفيذ هذه الأهداف. وينبغي أيضاً دمج الأهداف في الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمناخ، والطاقة والتنمية الصناعية التي تعترف بالروابط بين الطاقة المتجددة على نطاق الشبكة، وأمن الطاقة، وتوافر الطاقة بتكلفة ميسورة، والنمو المستدام، والفوائد الاجتماعية والاقتصادية وسرعة التطور بمعدل مناسب. يمكن أن تراعي أيضاً الحكومات الوطنية ودون الوطنية عددًا من مسارات تحويل الكهرباء وتخزين الطاقة وإعادة التحويل التي تستخدم طاقة كهربائية فائضة وإستراتيجيات استخدام الهيدروجين الأخضر المدعومة بكميات كبيرة (Power-to-X) من الطاقة المتجددة لتقليل مستوي الكربون في القطاعات التي يصعب التخفيف منها مثل الصناعات الثقيلة، أو الطيران والنقل البحري، أو لتوفير قطاع زراعي أكثر مراعاةً للبيئة.



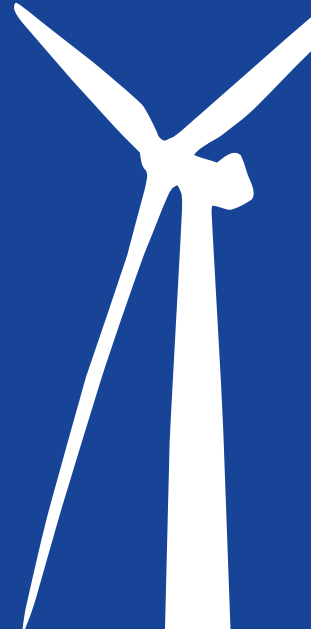
التسهيل العاجل لتراخيص مشروعات الطاقة المتجددة على نطاق الشبكة لتسريع عملية نشر طاقة الرياح وبناء مجموعة مشروعات ملائمة لتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية في قطاع الطاقة.

. يعد توسيع نطاق استخدام طاقة الرياح مكسبًا للجميع من حيث خفض أسعار الطاقة وتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتحقيق الأهداف المناخية وفي الوقت نفسه دعم أمن الطاقة. ولكن نظم التراخيص المعقدة للغاية تقلل من عملية النشر في بعض أسواق الرياح الرائدة عالميًا، بداية من إيطاليا ووصولاً إلى الهند. في بعض البلدان، يتطلب الأمر لتطوير أحد مشروعات الطاقة ما يقرب من عشر سنوات تقريبًا. وهذا تحدٍ عالمي يجب التصدي له على نطاق واسع لتسريع وتيرة استخدام الطاقة المتجددة. وقد أظهرت تجربة كوفيد-19 أنه يمكن تجميع بنية تحتية مادية ورقمية قوية في حالات الطوارئ لإعادة تنظيم الإجراءات المنظمةة وسلاسل التوريد بما يتماشى مع المصالح الوطنية. في خضم أزمة أمن الطاقة والمناخ الحالية، يجب تطبيق هذه الحاجة الملحة لمشروعات الطاقة المتجددة وتمكين البنية التحتية.

يمكن منح التراخيص ببساطة مع العمل على دعم التعايش المتناغم للصناعة ومستخدمي الأرض/المحيطات الآخرين والمجتمعات المحلية، فضلًا عن الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية العالية. ومن خلال التوجيه القوي، يمكن أن تحقق الأهداف الأعلى للطاقة المتجددة والعمليات الواضحة لمنح التصاريح توازنًا في المصالح بين العديد من أصحاب المصلحة. تجب مراعاة التدابير التالية، من بين أمور أخرى:

- تحديد فترات زمنية قصوى للسماح بإقامة محطات الطاقة المتجددة، مثل التعهد الذي قدمه مؤخرًا مجلس الاتحاد الأوروبي للطاقة لتسريع مصادر الطاقة المتجددة المحلية باعتبارها "مصلحة عامة شاملة"، بعامين لمنح تراخيص المشروعات؛

- السلطات المركزية وجهات تنسيق واحدة للعمل مع المطورين لتبسيط عملية تحديد المواقع ومنح التصاريح، مثل عملية تدبير "مركز جامع لتلبية جميع الاحتياجات"؛



● قواعد بيانات رقمية وقابلة للبحث ومحدثة لتسجيل الأراضي والمراسيم المحلية وسجلات المعارضة المحلية للمشاريع، ما يمكن أن يعجل بتقسيم المناطق لإنشاء المشروعات؛

● مواءمة التوجيهات المتعلقة باستخدام اليابسة والمحيطات على الصعيدين الوطني وغير الوطني، مع إعطاء الأولوية للمشروعات التي تدعم أمن الطاقة ومبادئ "عدم إلحاق الضرر"؛

● آليات تبادل المعلومات في حالات الطوارئ من أجل المنازعات القانونية لمنع حالات التأخير الطويلة في مشروعات البنية التحتية الحيوية؛

● نهج إستراتيجي لإدارة آثار التنوع البيولوجي واسترجاع الطبيعة، الذي يعترف بأن استخدام طاقة الرياح يقلل الآثار الضارة الناتجة عن تغير المناخ؛

● تداخل إجراءات منح التصاريح لمشروعات الرياح البحرية (التي تستغرق وقت تطوير أطول)، مثل السماح بالتطبيقات المتزامنة للتقييم البيئي والوصول إلى الشبكة، وضمان وجود جداول زمنية كافية للبناء فلا تنقضي التصاريح الممنوحة في وقت مبكر للغاية؛

● مسارات تنظيمية سريعة لتمكين إعادة تشغيل محطات توليد طاقة الرياح الساحلية القائمة والتي تصل فيها التوربينات إلى نهاية عمرها الافتراضي، حتى تمثل لإجراءات تقييم الأثر البيئي، وتوسيع الشبكة وترخيص الموقع.



الالتزام بخطط العمل لبناء شبكات سريعًا لدمج الطاقة النظيفة وتقليل مستوى الكربون المنبعث في عدة قطاعات.

3

تستهدف اليوم حلول الشبكات والتخزين أقل من ثلث استثمارات الطاقة العامة والخاصة. يجب زيادة الموارد المخصصة لتخطيط الشبكات وبنائها وتحديث الشبكات لنظام الطاقة المستقبلي بشكل كبير خلال هذا العقد. كما يجب أن تواكب عمليات التطوير للشبكات الآمنة والذكية والمرنة حصصًا أكبر من الطاقة المتجددة في النظام. سيتطلب ذلك التنسيق بين مشغلي النظام والهيئات التنظيمية والمرافق والصناعة لإجراء تخطيط مستقبلي طويل الأجل بشأن توسيع الشبكة وتعزيزها، والقدرة على كهربة وسائل النقل والقطاعات الأخرى، وإنشاء أسواق إقليمية لتصدير الطاقة وتداولها، وضمان الأمن الإلكتروني.

يجب أن يسمح تخطيط الشبكة وتنظيمها بنماذج مبتكرة للبناء، بما في ذلك "توربينات" الرياح متعددة الروابط و"جزر طاقة" الرياح البحرية المتصلة بالعديد من الأسواق ومناطق الأسعار. يجب أن تراعي آليات تخطيط الشبكة والسوق، مثل تلك الآليات المتوفرة عند عقد المزادات، إيجاد حلول التخزين، مثل تخزين الطاقة الكهرومائية الناتجة عن الضخ وإنشاء بطاريات على مستوى المرفق ومنشآت خاصة بعدد من مسارات تحويل الكهرباء وتخزين الطاقة وإعادة التحويل التي تستخدم طاقة كهربائية فائضة، وهو ما يمكن أن يقلل من ازدحام الشبكة بالإضافة إلى دعم توازن الأحمال. وتشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها على المدى القصير استعراض الفترات الزمنية المحددة لاتخاذ قرارات الربط الشبكي وضمان وجود أطر عمل طويلة الأجل ومستقرة وملائمة للاستثمار في خدمات الشبكة وأوجه المرونة للسماح بالاستثمار المناسب والاستباقي من القطاعين العام والخاص والمؤسسات متعددة الأطراف. قد تساعد نماذج الأعمال الأخرى مع التطورات في مجال الطاقة المتجددة في تخفيف ازدحام الشبكة، مثل اشتراك المستخدمين النهائيين في موقع واحد.

تطوير أسواق الطاقة من أجل المستقبل.

في العديد من البلدان، تكافح أسواق الكهرباء لإرسال معلومات ذات مغزى لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرار استثماري أفضل وفي الوقت المناسب بما يتوافق مع الطموحات للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر. بمجرد تخفيف حدة أزمة الطاقة الحالية، فإن تأثير نظام الجدارة المتبع في الأسواق الأكثر تحرراً سيعني أن إيرادات سوق الجملة من الطاقة المتجددة ستقل مع زيادة انتشار طاقة الرياح والطاقة الشمسية. ولن يزداد ضغط الأسعار هذا إلا مع توافر كميات محدودة من قدرة المشروع، ما يؤدي إلى زيادة معدلات الفائدة وارتفاع الطلب على السلع الأساسية المتعلقة بالتحول والمعادن بالغة الأهمية. في بعض البلدان، شجع تصميم المزاد على "العطاءات السلبية"، والتي كانت غير مفيدة بشكل خاص وتقويض نجاح سلسلة توريد مصادر الطاقة المتجددة لاستبدال الوقود الأحفوري.

يجب أن تتطور أسواق الطاقة لتحفيز الاستثمار في توليد الطاقة المتجددة والبنية التحتية للطاقة، إذا أردنا التحول إلى نظام طاقة مستقبلي يتسم بالمرونة والاستجابة للطلب وجدير بالثقة ويشمل غالبية الأسهم (إن لم يكن 100%) من الطاقة المتجددة. يجب أن تكون المشتريات مدعومة بآلية أسعار بسيطة وواضحة تعمل على استقرار الإيرادات وتقاسم المخاطر بين المتعهدين ومشغلي المنشآت. في بعض البلدان، يتطلب ذلك مراجعة مخططات المزاد لضمان جداول زمنية مستقرة ومستمرة ومخطط لها وبكميات كبيرة من العقود التي يمكن أن تحفز دراسة الجدوى للاستثمار في سلسلة التوريد، وتحويل طريقة التفكير عند الشراء من قاعدة "أقل تكلفة" إلى نهج "أعلى قيمة مقابل المال".





تجنب الإغلاق طويل المدى لتوليد الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري في ظل أزمة تأمين الطاقة الحالية.

5

. تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم خيارات صعبة في تحقيق التوازن بين احتياجات أمن الطاقة ووسط الأهداف المناخية وأسعار الوقود الأحفوري المتغيرة. لكن يجب على واضعي السياسات أن يكونوا واضحين تمامًا عند الإجابة فيما يتعلق بالحزم والإستراتيجيات الخاصة بهم: يجب الاعتراف بالحاجة إلى سرعة إنشاء مشروعات جديدة للطاقة المتجددة على نطاق الشبكة وإعطائها الأولوية على الاستثمار في البنية التحتية الجديدة للوقود الأحفوري حيثما أمكن ذلك. تم إعداد طاقة الرياح بالفعل لتحل محل توليد طاقة الوقود الأحفوري في جميع أنحاء العالم، ما يوفر طاقة بتكلفة ميسورة وقابلة للتطوير وخالية من الكربون في محطات توليد الطاقة بنسبة هائلة. يجب تسريع العمل في هذا الاتجاه في ظل الأزمة الحالية. كما تجب إدارة أي مخاوف تتعلق بأمن الطاقة على المدى القريب بعناية لتجنب تقليل عملية توسع استخدام مصادر الطاقة المتجددة أو إنشاء أصول تصبح أصولًا عالقة على المدى البعيد. يجب أن تتقيد الجهات الحكومية والمالية بالتزاماتها بالتخفيض التدريجي لاستخدام الفحم والتخلص التدريجي من الدعم المقدم لأنواع الوقود الأحفوري السابقة للمعالجة اللاحقة، مع التوسع السريع في توليد الطاقة النظيفة. يمكن أن تؤدي زيادة كفاءة الطاقة والجهود المبذولة للحفاظ على الطاقة على المدى القريب إلى تخفيف أزمة الطاقة الحالية.

وضع سياسات متماسكة وشاملة لإجراء انتقال عادل ومنصف للطاقة.

يؤدي الانتقال لاستخدام طاقة متوافقة لإبقاء الاحتباس الحراري العالمي عند 1.5 درجة مئوية إلى آثار اجتماعية واقتصادية إيجابية مقارنةً بالسياسات الحالية، وفقًا للوكالة بما في ذلك توفير المزيد من الوظائف التي تمت، (IRENA) الدولية للطاقة المتجددة إتاحتها عن طريق الاستثمار في نشر الطاقة المتجددة على نطاق واسع، وتعزيز الشبكة وكفاءة الطاقة. سيكون التعاون العالمي والثقة بين الشمال والجنوب أمرًا حيويًا لضمان توزيع الفوائد الناتجة عن التحول في مجال الطاقة على الجميع بشكل منصف. تعمل طاقة الرياح بالفعل على تعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات في جميع أنحاء العالم ويمكن أن تؤدي دورًا رئيسيًا في خلق فرص عمل لائقة ووظائف جيدة، مع تعزيز التدفقات المالية نحو التنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ في الاقتصادات النامية. يمكن أن تؤدي التوجيهات القوية بين السياسات الوطنية المتعلقة بالطاقة والمناخ والتجارة والتنمية الصناعية إلى دعم قيمة عادلة ومستدامة ومحلية من خلال المضي قدمًا في المرحلة الانتقالية. بواسطة برامج القطاعين العام والخاص حول اكتساب مهارات وإعادة توظيف القوى العاملة، يوفر قطاع طاقة الرياح المتنامي فرص عمل الياقات الخضراء للعمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب التحول في نظام الطاقة، مثل العاملين في مجال الوقود الأحفوري والقطاعات المساعدة.





ضمان التزام التمويل الوطني والإقليمي بمعايير وحواجز أمان قوية للتوافق مع المسار المحدد لتحقيق صافي الانبعاثات الصفيرية ومسار متوافق لإبقاء الاحتباس الحراري العالمي عند 1.5 درجة مئوية.



1. لا يوجد عجز في رأس المال اللازم للاستثمار في طاقة الرياح حيث توجد بيئة استثمار مواتية. ولكن لتسريع عملية إنتاج الطاقة المتجددة بشكل جماعي إلى مستويات أعلى، يجب تحديد التمويل في قطاع الطاقة، سواء كان تمويل الصادرات أو التدفقات من سندات الخزائن الحكومية أو رأس المال الخاص، بموجب مبادئ "عدم إلحاق الضرر" التي تعالج الآثار الاجتماعية والبيئية، وتجنب المخاطر الناتجة عن تحول أصول الوقود الأحفوري إلى أصول عالقة. لذا ينبغي تعميم الأهداف المناخية عبر الوزارات المالية وبنوك التنمية ووكالات ائتمانات التصدير (ECA) ليتوافق الإنفاق العام مع الطاقة المتجددة وأهداف التنمية. يجب أن يلتزم المزيد من المنظمات بالتعهد الذي قدمه 39 كياناً في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP26) لتوافق الدعم العام الدولي تجاه التحول في مجال الطاقة النظيفة والتوقف عن استخدام الوقود الأحفوري.

وينبغي توزيع التمويل المتعلق بالمناخ على مستوى المشروعات الاقتصادية الناشئة إلى جانب وسائل و ضمانات تخفيف المخاطر، مثل تلك، (LDC) وأقل البلدان نموًا كما ينبغي للحكومات. (ECA) الصادرة عن بنوك التنمية أو وكالات ائتمانات التصدير أن تراعي توجيه تمويل التعافي المقدم في مرحلة ما بعد كوفيد نحو البنية التحتية لطاقة الرياح. كما ينبغي أن يتضمن بناء القدرات والمساعدة التقنية من الجهات متعددة الأطراف والهيئات العامة والأعمال الخيرية والرؤية الصناعية لضمان زيادة الفعالية في تعزيز قابلية التمويل المصرفي لمجموعة المشروعات المتعلقة بالطاقة المتجددة.

8

إحراز تقدم في تنفيذ لائحة القواعد العالمية بشأن تسعير الكربون، ولا سيما المادتان 6.2 و6.4 من اتفاقية باريس.

يمكن لُنهج السوق الفعالة والموثوقة المتبعة في تسعير الكربون أن تقدم معلومات سوقية قوية ومفيدة لتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا منخفضة الكربون. شهدت ومؤتمر بون لعام 2022 تقدمًا (COP26) الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في قواعد النقل الدولي لأرصدة الكربون وآلية التنمية المستدامة للتداول، غير أن الأمر يستدعي المزيد من العمل لتفعيل هذه القواعد من أجل التعرف بشكل فعال على التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للانبعاثات. وتشمل الممارسات الجيدة لهذه الآليات منع الانبعاثات عند المصدر والقياسات الصحيحة للانبعاثات والتحقق من الامتثال للقواعد في سوق الكربون العالمي.



نحن الموقَّعين أدناه، ندعو الحكومات والجهات المعنية إلى الاعتراف بالمشكلات الحالية المتعلقة بالمناخ والطاقة، واتخاذ إجراءات حاسمة وجماعية في مؤتمر COP27 للإسراع في استخدام الطاقة المتجددة. وقبل التقييم العالمي الذي ينتهي في مؤتمر COP28 العام المقبل، ومن الواضح أن هناك فرصة عظيمة وإمكانية وضرورة للإسراع في استخدام طاقة الرياح في جميع أنحاء العالم. لا يعدُّ هذا الأمر بالغ الأهمية فقط لتقليل مستويات الكربون في أنظمة الطاقة، ولكن أيضًا لتحسين الوصول إلى الطاقة في الاقتصادات الناشئة دون توقف استثمارات الوقود الأحفوري طويلة الأجل.

إن طاقة الرياح العالمية على استعداد لتقديم دعم شامل للحكومات والمؤسسات العامة والجهات غير الحكومية على حد سواء للتأكيد على الدور المحوري لطاقة الرياح في توفير نظام طاقة نظيف وسهل، وإعداد انتقال عادل ومنصف لنظام الطاقة للجميع.

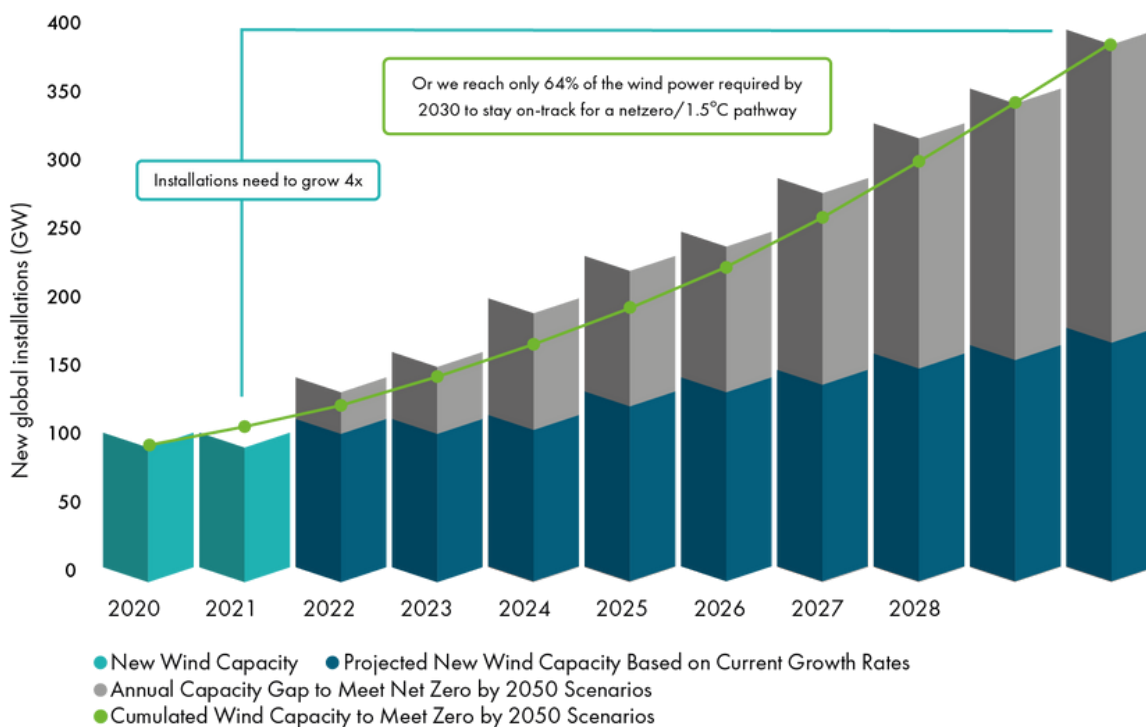
بتاريخ 22 سبتمبر 2022
قائمة الموقعين:





Annex

Annual global wind installations must quadruple by 2030 to get on-track for net zero



Source: GWEC Market Intelligence; IEA Net Zero by 2050 Roadmap (2021). Projected new wind capacity from 2026-2030 assumes a ~6.6-7.0% CAGR, based on GWEC's projected CAGR from 2021-2026. It also accounts for ~34 GW in global decommissioned capacity from 2026-2030 based on 25-year turbine lifetime. Capacity gap figures are estimations based on the IEA Roadmap milestone for 2030. Cumulative global installations for wind energy are roughly in alignment with the IRENA World Energy Transitions Outlook: 1.5°C Pathway (2021). This data represents new capacity, cumulative capacity and decommissioned capacity, and does not include an estimate of repowering installations to replace the ~34 GW in decommissioned turbines globally.